كلمة السيد/ رئيس المجلس الأعلى للدولة في الكونغو

فخامة الرئيس ديني ساسو نغيسو رئيس جمهورية الكونغو، ورئيس لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى حول ليبيا.

أصحاب الفخامة رؤساء الدول.

أصحاب المعالي والسعادة.

السيدات والسادة.

في البداية يسعدني ويشرفني أن نتقدم لفخامة الرئيس ديني ساسو نجيسو رئيس جمهورية الكونغو ، بفائق الشكر والتقدير على كرم الضيافة وحفاوة الاستقبال.

كما أود أن أعرب لكم عن خالص شكري وتقديري للجهود التي تبذلها لجنتكم رفيعة المستوى منذ تأسيسها لدعم السلام والاستقرار وحث الجميع على نبذ الخلافات والفرقة وإنهاء حالة الانقسام، وتأكيدكم الدائم على رفضكم للتدخلات الخارجية وحرصكم على سيادة الأراضي الليبية و وحدتها.

وإننا نؤكد لكم أن انشغالكم الأخوي بمجريات الأحداث في ليبيا وتجشمكم مصاعب السفر للحضور ومناقشة الشأن الليبي بما يؤدي إلى تحقيق الأمن والاستقرار، تقابله رغبة جادة منا لاستعادة ليبيا دورها الفاعل مع أشقائها الأفارقة من خلال العمل المشترك على إرساء دعائم السلام والاستقرار في القارة.

السيدات والسادة.

لقد شهد المسار السياسي في ليبيا عدة محطات هامة، وكان للاتحاد الأفريقي دورا بارزا في هذه المحطات، ولقد توجت جولات الحوار السابقة بالاتفاق السياسي الموقع في الصخيرات، والذي انبثقت عنه ثلاثة أجسام شرعية فقط وأنهى كل الأجسام الموازية الموجودة قبله، إلا أن عدم التزام البرلمان بالاتفاق السياسي رغم كونه أنه أحد مخرجاته مما أدى إلى تعطيل المسار السياسي كل هذه الفترة وغلب جانب العمل العسكري على الجانب السياسي.

ورغم العديد من اللقاءات (باريس، باليرمو، موسكو، برلين) التي نصت على أنه لا حل إلا الحل السياسي في ليبيا، وعلى ضرورة إنهاء التدخلات الأجنبية إلا أن (الجزء المتبقي من برلمان طبرق) ومعه الخارج عن الشرعية الطامح بالحكم بالأسلوب العسكري (العقيد المتقاعد خليفة حفتر) مازالا مصرين على ألا حل إلا الحل العسكري.

فقبل حوالي عشرة أشهر من الآن كنا مقبلين على مبادرتين هامتين وهما (مؤتمر غدامس) تحت إشراف بعثة الأمم المتحددة في ليبيا و (منتدى المصالحة الوطنية) تحت إشراف لجنتكم الموقرة، عقدت عليها آمال الليبيين في كونهما سيضعان حد للانقسام، وسيسهمان في تهيئة الظروف المناسبة لاستكمال الاستحقاقات الوطنية، كالاستفتاء على الدستور واجراء انتخابات رئاسية وتشريعية من أجل الخروج من المرحلة الانتقالية إلى مرحلة دائمة تتسم بالقيم الديمقراطية التي أكد عليها الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم ونص عليها إعلان الاتحاد الأفريقي 2002م حول المبادئ التي تحكم الديمقراطية في أفريقيا.

وتتويجا لكل هذه المجهودات قام الأمين العام للأمم المتحدة بزيارة إلى ليبيا في 2019/04/04م وحضر جانبا من انتخابات مكتب رئاس المجلس الأعلى للدولة في ترسيخا للقيم الديمقراطية التي نؤمن بها ونسعى إلى ترسيخها، وهو ذات الوقت الذي فوجئ العالم بقيام حفتر بهجوم عسكري على العاصمة طرابلس بدعم أجنبي، في خرق واضح لقرارات مجلس الأمن، ومحاولة الاستيلاء على السلطة بالقوة وهو ما يعد مخالفا لإعلان لومي ((فرض عقوبات عندما يحدث تغيير غير دستوري للحكومة في أي دولة عضو)).

إن الهجوم على العاصمة طرابلس التي يقطنها حوالي ثلاثة مليون نسمة أدى إلى هدم العملية السياسية ونتج عنه إلى تهجير قرابة مائتي ألف نسمة ، كما صاحب هذا الهجوم العديد من جرائم الحرب كقصف المدراس والمساجد والمطارات المدنية وتحطيم البنية التحتية والمستشفيات الميدانية، ولم تسلم منه حتى مراكز إيواء الهجرة غير نظامية والتي أدت إلى قتل 44 مهاجرا أفريقيا بطائرة نفاثة أجنبية، وربما كان أكثرها بشاعة قصف طلبة الكلية العسكرية الذي راح ضحيته حوالي 30 طالبا في عمر الزهور، ومازال مسلسل الجرائم مستمر حيث قتل أول أمس أربعة أطفال في طريقهم إلى المدرسة.

السيدات والسادة:

إن كل هذه المآسي التي تعاني منها بلدي ووقف العملية السياسية ما كان ليتم لولا التدخلات الأجنبية السلبية والتي دعمت الخروج عن الشرعية منذ سنة 2014م، وأمدته بالمال وجميع أنواع السلاح ليقوض الاستقرار في بلادي بمبررات واهية ومن المؤسف أن بعض هذه الدول هي أعضاء في الاتحاد الأفريقي، وأستفحل هذا الدعم بجلب المرتزقة وتشجيع قيام حكومة موازية وللأسف الشديد أن الاتحاد الأفريقي يتعامل مع بعض أعضاء هذه الحكومة وهو ما يعد مخالفا لقرارات مجلس الأمن رقم 2015/2259 وقرار رقم 2019/2486 في منع التعامل مع الأجسام الموازية.

أصحاب الفخامة والمعالي:

إن المجلس الأعلى للدولة قد تعاطى بإيجابية مع كل المبادرات والحلول السياسية ومخرجات مؤتمر برلين بانتخاب المجلس ثلاثة عشر عضوا يمثلون سائر الدوائر ليبيا للمشاركة في المسار السياسي المتوقع عقده في جنيف منتصف شهر فبراير القادم.

كما قمنا بتقديم مشروع مبادرة لإنهاء الأزمة، بينما الطرف الآخر لا زال يعرقل كل المبادرات السليمة السياسية، وعليه فإن المجلس الأعلى للدولة يؤكد على:

1- التمسك بالاتفاق السياسي كإطار وحيد للعملية السياسية.
2- التمسك بمدنية الدولة، والتأكيد على أن أي حوار قادم لا يجب أن يكون فيه للمعتدي أي دور.
3- حق الشعب الليبي في الاستفتاء على الدستوري وانتخابات رئاسية برلمانية.
4- إنهاء حالة الحرب والتمرد على الشرعية، وعدم التعامل مع الحكومات الموازية.

أخيرا فإننا نأمل من تجمعكم الكريم أن يترجم الدعوة للحل السياسي إلى واقع عملي وأن يبين للعالم أجمع الأطراف المتعاونة وسعيها للحل السلمي من الأطراف المتعنتة المستمرة في الحل العسكري والزام الأطراف المعرقلة للمسار السياسي.

وختاما لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر لفخامة الرئيس ديني ساسو نغيسو رئيس الجمهورية وإلى معالي إيزدور إمفوبا رئيس البرلمان.

شكرا جزيلا، والسلام عليكم

presidentoffice@hcs.gov.ly